31 ماي 2016

الجمهورية التونسية
وزارة الصحة
الديوان / ك ب
36 ك د

من وزير الصحة

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : حول السؤال الكتابي للسيد النائب محمود القاهري .
المرجع : مكتوبكم عدد 159 الوارد بتاريخ 11 أفريل 2016 .
--/--

وبعد ، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه ، المتعلق بالسؤال الكتابي للسيد النائب محمود القاهري حول شبهات فساد تتعلق بانتدابات قام بها الرئيس المدير العام الحالي للديوان الوطني للأسرة والعمران البشري ، أتشرف بإفادتكم بأنه على اثر التوصّل بنتائج مهمة التفقد التي سبق أن تمّ الإذن بها لمصالح التفقدية الإدارية والمالية بالوزارة وبعد الإطلاع على ملاحظات مراقب الدولة بالمؤسسة المذكورة تبين قيام الديوان بإخلالات في مستوى التصرف في الانتدابات تمثلت أساسا في :

- القيام بانتداب أعوان عرضيين خلال سنتي 2014 و 2015 دون أن تتوفر حالات الضرورة القصوى و لمدة تتجاوز السنة وذلك على خلاف ما يقتضيه الأمر عدد 567 لسنة 1997 المؤرخ في 31 مارس 1997 المتعلق بضبط شروط وصيغ الانتداب المباشر بالمنشآت والمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية و النظام الأساسي الخاص لأعوان الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري في فصله (31) .
- اعتماد الديوان على اتفاق سابق مع الطرف النقابي لانتداب أبناء الأعوان في إطار الانتدابات العرضية المذكورة.

لذا ، وبالإضافة إلى الإجراءات التي سيقع اتخاذها طبقا للنصوص والتراتيب الجاري بها العمل والمستوجبة في هذه الحالات ، يتجه إعلامكم إلى أنه تقرر إيقاف التعامل مع الأعوان العرضيين بالديوان وتمّ اتخاذ عدة إجراءات قصد ضمان شروط الحياد والاستقلالية والشفافية بخصوص المناظرة المفتوحة لانتداب (72) إطارا في إطار انتدابات 2015 .

والسلام

الإمضاء: سعيد العايدي

355 ع/ 15

مجلس النواب في : 5 أفريل 2016.

من

النائب محمُــود القــاهري

(عن كتلــة الإتحاد الوطني الحر)

إلى

عناية السيّد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : حول توجيه سؤال كتابي الى السيّد وزير الصحــة.

الســـؤال : لقد أثرت خلال مداخلتي في مناقشة ميزانية وزارة الصحة بعنوان سنة 2016 في شهر ديسمبر المنقضي. ملف هام تحوم حوله شبهات فساد يتعلق بإنتدابات عرضية ومباشرة وعلى أساس المحاباة أكثر من 70 إنتدابا(جلهم إداريين وليس من السلك الطبي أوالشبه الطبي)أقدم عليها الرئيس المدير العام الحالي للديوان الوطني للأسرة والعمران البشري الراجع بالنّظر لوزارة الصحة وذلك منذ تعيينه في شهر أفريل 2014 ودون مراعاة مبدأ تكاؤ الفرص وخارج الأطر القانونية (بدون إعلام ودون تحديد المدة وبمرتب كامل)ممايجعل عمليةالتخلي عليهم مستحيلة بعد تجاوز المدة عام.هذا من ناحية ،ومتجاوزا الدستور ومبدإ التمييز الإيجابي لأن مكان الإنتداب تونس العاصمة.(1القصرين 0 تطاوين مثلا).

وقدكنت أشرت أيضا الى إعلان المؤسسة المذكورة الى مناظرة على المقاس ليتم إدماجهم وقد كنت طالبت بفتح تحقيق في الغرض.

لذا أطلب مجددا موافاتنا بنتائج التحقيق خاصة حيال إثارة هذه النقطة من طرف الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في بلاغها الصادر بتاريخ 31 مارس 2016.

والسّــــلام

النائب محمُــود القــاهري

(عن كتلــة الإتحاد الوطني الحر)